الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/7/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

مساهمة الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة

موجز

عُقدت ثلاثة اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمناقشة وتحليل حالة المستوطنات البشرية والمياه والصرف الصحي في المنطقة، بغرض المساهمة في مداولات الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن هذه القضايا المواضيعية الثلاث. ويرد في هذه الوثيقة مواجيز ونتائج الاجتماعات الثلاثة.

* E/CN.17/2004/1.

100304 010304 04-23438 (A)

أولا – مقدمة

١ – عُقدت ثلاثة اجتماعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمناقشة وتحليل حالة المستوطنات البشرية والمياه والصرف الصحي في المنطقة، بغرض المساهمة في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٤-٢٠٠٥). وحيث إن اللجنة ستعمل الآن على أساس ''دورات تنفيذ'' تمتد لفترة سنتين، بما في ذلك عاما الاستعراض والسياسة العامة، من المعتزم أن يُعقد اجتماع التنفيذ الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ٢٠٠٤، استعدادا لعام السياسة العامة المتعلق باللجنة (٢٠٠٥) وذلك بغرض معالجة التدابير الممكنة الرامية إلى الإسراع بتنفيذ الإجراءات وحشدها للتغلب على العقبات والقيود. ويرد أدناه مواجيز ونتائج الاجتماعات الإقليمية الثلاثة.

ثانيا – الاجتماع المشترك للجمعية العامة الثانية عشرة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المسؤولين عن قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنتدى الإيبري – الأمريكي الثامن للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المسؤولين عن قطاع الإسكان والتنمية الحضرية

٢ – رأس الاجتماع وزير التنمية الاقتصادية في بوليفيا، السيد خافيير نوغاليس إيتوري وحضره ممثلون عن ١١ من بلدان المنطقة، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣ – وحسب التقرير المعنون ''أثر تباطؤ النمو الاقتصادي في التنمية الحضرية والإسكان: المستوطنات البشرية والاستبعاد في مجال الخدمات الأساسية والأراضي والإسكان'' فإن خطة الاستدامة قد أثرت تدريجيا في المؤسسات، والسياسات العامة، وممارسات الإدارة لدى بلدان المنطقة. واتسم التقدم المحرز في هذا الميدان منهاج مؤسسي واجتماعي بتطبيق أفضل من ذلك الذي كان قائما منذ ١٠ سنوات إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. وقد أدرج أيضا مفهوم التنمية المستدامة في برامج التعليم، كما أن ما حدث من تغير في الفهم الاجتماعي للمشاكل البيئية قد رسّخ وعي الجماهير والتزامهم.

٤ – ورغم هذه الإنجازات الإيجابية، فإن الاستدامة لا تشكل بعد جزءا متكاملا من العملية الإنمائية. إذ تمثلت الاختناقات الأساسية في هذا المجال في الطبيعة المؤسسية والمالية، وأفضت إلى النظر إلى الاستدامة البيئية على أنها تكلفة أكثر منها فرصة. وهذا ما يجعل

إحداث تغيير في المواقف أمرا لا غنى عنه فيما يتعلق بهدف وضع برنامج عمل جديد لتعزيز العلاقة بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية.

٥ - ومن ناحية أخرى، هناك إقرار بأن الخصوصية المكانية التي تتسم بها الإدارة البيئية إقامة صلات تشغيلية وطيدة مع السلطات المحلية. إذ إن إيجاد حل للمشاكل البيئية ذات الأولوية العالية، بما في ذلك إدارة الموارد المائية والنفايات الصلبة، والاستخدام المستدام للأراضي والإدارة الحضرية، يستلزم العمل باللامركزية في السياسات والأدوات البيئية، وتوزيعا أكثر إنصافا للنفقات العامة والخاصة على السواء على الصعيدين الوطني والمحلي. فالصعيد المحلي هو المحل الذي يتشكل فيه الالتزام بين الدولة والمواطنين، وهو ما يوضح أهمية تعزيز الاتفاقات المحلية بشأن برنامج الاستدامة لا سيما التركيز على وضع نماذج محلية لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ومن شأن جميع هذه النماذج أن تصبح أدوات متينة من شأنها تحويل موارد جديدة لصالح تشجيع الاستدامة البيئية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٦ - وقد عُرضت التحديات الأساسية التي تواجهها المنطقة في تنفيذ التزامات وأهداف المستوطنات البشرية، وهي تشمل عدم كفاية التمويل اللازم للإسكان والخدمات الحضرية، ومدى توافر الأراضي، وضعف الهيكل المؤسسي، وانعدام الوعي البيئي لدى القطاعين العام والخاص. واعتمد المنتدى إعلان لاباز[١]، الذي أعاد فيه الوزراء تأكيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية والمتعلقة بالقضاء على الفقر، لا سيما في مجال المستوطنات البشرية، عن طريق إزالة عدم التكافؤ في إمكانية الوصول إلى حيازة الأراضي والأمن القانوني لها فضلا عن الإسكان والخدمات الحضرية، وخفض إمكانية تعرض المنطقة للكوارث الطبيعية، واعتماد إدارة متكاملة للموارد المالية. ويقر الإعلان بأن تحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأساسية فضلا عن تحديات وفرص التنمية المستدامة في المنطقة الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يحدد الأولويات الإقليمية في مجال المستوطنات البشرية. وأبرز اعتماد الإعلان أن العملية التحضيرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الدورة الثانية عشرة للجنة تحظى بدعم هذه السلطات. ويمكن الاطلاع على تقرير هذا الاجتماع على الشبكة[٢].

ثالثا - الحلقة الدراسية الدولية المعنية بتحليل نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٧ - عقدت الحلقة الدراسية، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع حكومة إسبانيا، بمقر اللجنة في سنتياغو يومي ١٧ و ١٨

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وحضر الاجتماع ممثلون عن بلدان المنطقة، وعضو في مكتب لجنة التنمية المستدامة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دون إقليمية ومنظمات غير حكومية. واستعرضت الحلقة الدراسية نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من حيث آثارها في المنطقة، وتناولت طائفة من المسائل المتصلة بالطاقة، والمياه العذبة، والتنوع البيولوجي. علاوة على ذلك، حُددت المعالم والتحديات الإقليمية بهدف مناقشتها في الدورة الثانية عشرة للجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٨ - وكُرست الجلسة الأولى من الحلقة الدراسية لتقييم نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وقد أشير في الحلقة الدراسية إلى أن منهاج العمل الذي اتفق عليه خلال المؤتمر التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل مؤتمر قمة جوهانسبرغ، بوصفه عنصرا من عناصر خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وقد اعتُمد بتوافق آراء سياسي إقليمي بشأن قضايا التنمية المستدامة، ومثّل، في الوقت نفسه، نقطة البداية لصياغة مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة. وأبرزت حلقة سانتياغو الدراسية الكيفية التي تجلى بها المنظور الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة في منهاج عمل ريو دي جانيرو وكذلك في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي يرد فيها إقرار واسع النطاق بالمبادرات الإقليمية.

٩ - وجرى النظر في مسألة تمويل التنمية المستدامة بيئيا في المنطقة. وانعكست الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع في ثلاثة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، وهي: مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويمثل تمويل التنمية أحد المواضيع والتحديات الرئيسية أمام العالم النامي، فضلا عن كونه واحدا من أبرز المواضيع على جدول الأعمال الإقليمي. ويرجع ذلك إلى أن واحدة من المشاكل الرئيسية التي لم تُحل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي كيفية ضمان تدفق دائم ومستقر من الموارد من أجل تطبيق السياسات الإنمائية، بما فيها التنمية المستدامة. وقد نوقشت بشكل مفصل الجهود المبذولة في المنطقة بهدف تحديد مصادر التمويل فضلا عن كيفية الربط بين مسألة تمويل التنمية واستراتيجيات التنمية المستدامة.

١٠ - وفي الجلسة المكرسة لمسألة التنوع البيولوجي، نوقش الهدف الموضوع في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وصعوبة تحقيقه. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذا الهدف المحدد فإنه اعتبر مع ذلك نتيجة من النتائج الإيجابية للمؤتمر نظرا إلى الأهمية السياسية للمسألة. فضلا عن ذلك، فإنه بالنظر إلى ما تتمتع به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ثراء في التنوع البيولوجي، أوضحت الحلقة الدراسية الأهمية التي أولتها خطة جوهانسبرغ لتوزيع الفوائد الناجمة عن التكنولوجيا البيولوجية على المجتمعات المحلية، وأُشير إلى ضرورة إنشاء

صلات جديدة وتعزيز أوجه التآزر القائمة فيما بين مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

١١ - وفي الجلسة المكرسة لمسألة الطاقة من أجل التنمية المستدامة، تركز الاهتمام على قوة الدفع التي وفرتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك أوروبا لمسألة الطاقات المتجددة وإمكاناتها. وفي هذا الصدد، نوقشت النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الذي عقد في برازيليا الإقليمي خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يضطلع بالتحضير للمؤتمر الدولي للطاقات المتجددة، الذي سيعقد في بون عام ٢٠٠٤. ومن النتائج التي تم التأكيد عليها التزام بلدان المنطقة بوضع هدف كمّي يتمثل في بلوغ نسبة معينة من الطاقة المتجددة في الإمداد الأولي الإجمالي بالطاقة في كل بلد من بلدان المنطقة.

١٢ - وفي الجلسة المكرسة للموارد المائية، جرى التشديد على أهمية الصلة بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وفي هذا الصدد يلزم اتخاذ إجراءات من أجل استخدام الموارد بكفاءة أكبر على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي. ونظرت الحلقة الدراسية أيضا في الحاجة إلى الإدارة التعاونية للموارد المائية العابرة للحدود، ووجهت الانتباه إلى قضية إمدادات المياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل المنطقة (لا سيما بلدان معينة في منطقة البحر الكاريبي) وأهمية الربط بين نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ وعملية استعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٤.

١٣ - وخلال الحلقة الدراسية أُشير بصورة مستمرة إلى أهمية تحديد منظور إقليمي بشأن عملية التنمية المستدامة. وفي مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢، تم التوصل إلى توافق في الآراء مفاده أنه عند مواجهة التحديات المتعلقة بالاستدامة ينبغي للبلدان ''التفكير عالميا والتصرف محليا''. واتخذ مؤتمر قمة جوهانسبرغ خطوة إلى الأمام حيث أنه أوضح أن الجسر الواصل بين التفكير عالميا والتصرف عالميا هو التنسيق الإقليمي. علاوة على ذلك، عززت خطة عمل جوهانسبرغ الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، في تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي.

١٤ - ويمكن الاطلاع على قرص حاسوبي مدمج (CD-Rom)، يتضمن البيانات والموارد الأخرى المعروضة في الحلقة الدراسية، على شبكة إنترنت[٣].

رابعا - الاجتماع الرابع عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - تمثل هدف الاجتماع الرابع عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في مدينة بنما في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في وضع استراتيجية وخطوط عمل ذات أولوية (أي إمكانية الوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد المحققة من استخدامها؛ وموارد المياه؛ والمستوطنات البشرية؛ ومواطن الضعف والتخطيط لاستخدام الأراضي؛ والطاقات المتجددة؛ والتجارة

البيئية؛ والأدوات الاقتصادية والسياسة الضريبية؛ وتغير المناخ؛ والمؤشرات البيئية) استنادا إلى مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة التي أقرت خلال اجتماع طارئ لمنتدى الوزراء الذي عقد في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢.

١٦ - وحضر اجتماع منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٧ وفدا حكوميا من بلدان المنطقة، ومن ستة بلدان ذات مركز المراقب. إضافة إلى ذلك، حضرت الاجتماع ٢٩ منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

قرارات المنتدى ذات الصلة بالدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة

١٧ - واعتمد الاجتماع الرابع عشر للمنتدى خطة العمل الإقليمية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وشدد على الحاجة إلى تنفيذ مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة، حيث أقر بأن خطة العمل الإقليمية هي أداة أساسية لتنفيذ المبادرة تدريجيا.

موارد المياه

١٨ - نظرا إلى أنه قد أوليت أولوية في البيانات الوزارية الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة لموضوع المياه خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أكد من جديد الهدف الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية بأن يخفض إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، عدد من ليس لديهم وسيلة دائمة للحصول على مياه شرب مأمونة ومرافق للصرف الصحي، قرر المنتدى اعتبار موضوع المياه وإمكانية الحصول على موارد المياه أولوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٩ - والمنتدى، بعد ملاحظة أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تزخر بثلث موارد المياه الموجودة على الكرة الأرضية، مما يجعل المياه تمثل أغلى مورد طبيعي في المنطقة، وإقراره بأن بعض البلدان تواجه تناقصا في موارد المياه وتعاني مشاكل في توزيعها، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، قرر إعادة تأكيد الهدف السالف الذكر الذي يعد واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تشجيع مبادرات الإدارة المتكاملة لموارد المياه في جميع الدول الأعضاء في منتدى الوزراء في ضوء مفهوم إدارة مستجمعات المياه، بهدف زيادة القدرات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك ضمان المشاركة الفعلية من جميع أصحاب المصلحة، وخاصة عن طريق إنشاء مجالس لمستجمعات المياه أو هيئات محلية لإدارتها، وكذا عن طريق حلقات العمل، كما قرر المنتدى اعتماد التكنولوجيات غير الضارة والميسرة التي من شأنها أن تعزز الاستعمال السليم للمياه والصرف الصحي، بما يحول دون إهدار المياه ويقي من التلوث.

٢٠ - وقرر المنتدى كذلك اعتماد نُهج التخطيط المتكاملة، مع مراعاة العلاقات بين استعمال الأراضي وإدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. بمنطقة البحر الكاريبي.

الصحة والبيئة

٢١ - والمنتدى، آخذا في الاعتبار أن موضوع البيئة والصحة يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة وعنصرا حيويا فيها وأنه قد أدرج ضمن المجالات الثمانية ذات الأولوية في مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة وحظي بالاهتمام في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، قرر أن يواصل تقديم الدعم للآليات الإقليمية ودون الإقليمية الرئيسية، بمشاركة كل البلدان الأعضاء في المنتدى، وأن يشجع على التعاون بين بلدان المنطقة كافة.

٢٢ - يمكن الاطلاع على تقرير الاجتماع الرابع عشر، الذي يتضمن جميع مداولاته وقراراته، بما في ذلك تلك المتصلة بالدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، على شبكة إنترنت[٤].

الحواشي

(١) http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd12/La%20Paz%20Declaration%20Minurvi%20ing.pdf.

(٢) http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd12/Informe%20Foro%20MINURIV%2003%20ing.Pdf.

(٣) http://www.eclac.cl/ddsah.

(٤) http://www.pnuma.org/panama.